التنازع عند ابن مضاء بين كتابه (الردُّ على النحاة) وقراءة شوقي ضيف

الدكتور عبد الناصر إسماعيل عسّاف*

الملخّص

تناولَ البحثُ التنازعَ النحويَّ عند ابن مضاء في كتابه (الردُّ على النحاة) لمعرفة موقفه منه، وآرائه واختياراته فيه؛ واختبر في ضوء ذلك القراءةَ التي قرأ بها د. شوقي ضيف ذلك التنازعَ في كتبه، لمعرفة المسافة بين الواقع (كتاب ابن مضاء) والقراءة، وتبيُّن ما كان بينهما من أوجه اختلاف واتّفاق.

وقد انتهى البحثُ، معتمداً على منهج وصفيٍّ التحمت به هنا وهناك خيوطٌ من نقد وتحليل وموازنة، إلى أنّ ابن مضاء كان يؤمن بالتنازع إيماناً لا يعتوره شكٌّ، وكان له فيه آراءٌ واختيارات، كان للقياس فيها حظٌّ وحضور يعينه على البناء والحكم والتصوّر، وكان في درس التنازع مقلّداً، لا يختلف عن سائر النحويّين إلّا في استبدال مصطلح "التعليق" بمصطلح "الإعمال"؛ وأنّ قراءةَ د. شوقي ضيف كانت مختلفةً عمّا كان عليه التنازع في كتاب ابن مضاء اختلافاً بلغ أحياناً حدّ التناقض والتضادّ .

ونبّه البحث هنا وهناك على ما بدا في كلام ابن مضاء من اختلاف واضطراب في التصوُّر النحويّ رأياً وتطبيقاً، وعلى ما كان في قراءة د. ضيف من تحريفٍ واجتزاء واختلاق، مصحّحاً ما وقع فيها من أخطاءٍ وأوهامٍ داحضة.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة دمشق

مقدمة:

كان لابن مضاءٍ القرطبيِّ، أبي العبّاس أو أبي جعفرٍ أحمد بن عبد الرحمن بن محمّد بن سعيد اللخميّ (513 ـ 592 هـ)[1] مشاركةٌ في علم العربيّة، واشتغال به، وكان له فيه منزلة عليّة وأثر، حتى وصفه مترجموه بالإمامة والتقدّم والبصر بالنحو، والتميّز فيه، والبراعة في فن التصريف، والاجتهاد في أحكام العربيّة، والتفرّد فيها بآراءٍ ومذاهبَ شذّ بها عن مألوف أهلها. وقد ألّف في ذلك ثلاثةَ كتبٍ انتهى إلينا منها كتابُه (الردّ على النحاة) الذي حقّقه المحدَثون ونشروه غيرَ مرّة.

وقد عُني كثيرٌ من العلماء والباحثين المحدثين بآراء ابن مضاء وأفكاره وأصوله النحويّة في كتابه (الردّ على النحاة) التي صدر فيها عن جرأة وإقدام، واحتفَوا بها، كما لم يُعنَ بها بنو زمنه أو خالفوهم. وكان د. شوقي ضيف (1910 ـ 2005م) ـ رحمه الله ـ أوّلُ من بعث آراء ابن مضاء، ونشرها بين المعاصرين، إذ نشر كتابه (الردّ على النحاة) سنة 1947، واحتفى بها في مدخله إليه = أعناهم بها، وأكثرَ من أفاد في المعاصرين منها، وعوّل عليها، ووظّفها في كتبه وأبحاثه التي عقدها لتيسير تعليم النحو وتجديده. وكان لتلك الآراء أثرٌ بِنَويٌّ عميق في فكر د. ضيف النحويّ، ومشروعه في تيسير النحو التعليميّ وتجديده.

والتنازع النحويّ الذي تناوله ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة) بعضُ ما استوقف د. شوقي ضيف، فعُني به نظراً ودراسة. فكيف كان التنازعُ في كلام ابن مضاء، إذ تناوله في كتابه؟ هل كان في تناوله وموقفه مقلّداً أم كان فيه نحويّاً مختلفاً، خرج على الجماعة، وشقّ عصا الطاعة؟ وكيف قرأ د. ضيف ذلك في كلام ابن مضاء،

(1) انظر في ترجمته: الذيل والتكملة، ابن عبد الملك، السفر الأوّل، القسم الأول، 212 ـ 223، بغية الملتمس، الضبّي، 1/ 253، بغية الوعاة، السيوطيّ، 1/ 323، الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون، 116 ـ 117، الردّ على النحاة، ابن مضاء، تح: د. شوقي ضيف المدخل إلى الكتاب، 18 ـ 20، الأعلام، الزركلي، 1 / 146 ـ 147.

وبدا في مرآته؟ هل كانت قراءتُه صورةً علميّةً أمينةً، جرى بها على سكّة العلم، وصان فيها النص، وحفظ له حدوده، فعبّرت عن رأي ابن مضاء تعبيراً صحيحاً صادقاً، أم كانت قراءة مختلفة تجرّها عربةُ الرغبة التي يقودها حبٌّ مستحكم في تيسير النحو وتجديده؟

التنازع عند ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة):

كان التنازعُ بعض ما رأى ابنُ مضاء أن يستدلّ به في إنكار العمل النحويّ وإبطال "أن يكون في الكلام عاملٌ ومعمول"[1]، فهل كان استدلالُه به، وكلامه عليه كما قال؟

تدلّنا قراءةُ كلام ابن مضاء على التنازع قراءةَ وصفٍ محايدةً على أنّ ابن مضاء كان يسلّم بالتنازع في أصله، وإنْ لم يُسمَّ باسمه المشهور (التنازع)، ويرجّح فيه مذهباً ازدوج فيه رأيُ الكسائيّ برأي البصريين. يدلُّك على ذلك كلامُه كلّه ما بين تصريح واقتضاء.

صدّر ابنُ مضاء كلامَه مصرّحاً بترجمة سيبويه للباب "باب الفاعلَينِ والمفعولَينِ اللذين كلُّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخرُ وما كان نحو ذلك. هذه ترجمة سيبويه رحمه الله."[2] ثمّ نصّ نصَّ حَصْرٍ أنّه لا يخالف النحويين إلّا في استعمال مصطلح "التعليق" بدل "الإعمال". وهو مصطلح قديم وقع في كلام بعض النحويين.[3]

قال: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويّين إلّا في أن أقول: علّقت، ولا أقول: أعملت، والتعليقُ يستعمله النحويّون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين."[4]

---

(1) الردّ على النحاة 94.

(2) المصدر السابق 94. وكلام سيبويه في الكتاب1 / 73.

(3) انظر مثلاً: شرح الكتاب للسيرافي 360/1، ط دار الكتب العلمية.

(4) الرد على النحاة 94.

فهذا نصٌّ غيرُ مشكلٍ يدلّ غيرَ شكّ على أنّ ابن مضاء يسلّم بالتنازع في أصله كما سلّم النحاةُ، تسليماً يُفضي بآخرة إلى الإيمان بفكرة العمل النحويّ التي يقوم عليها البابُ إيماناً لم يختلف فيه ابن مضاء هنا عن النحويّين إلّا في التعبير عنه.

وممّا يؤكّد هذين الأمرين –التسليمَ بالتنازع في أصله وما يقوم عليه من إعمال، والإيمانَ بفكرة العمل النحوي– كلامُ ابن مضاء الذي ساقه بعد ذلك استدلالاً وتمثيلاً وتطبيقاً وتفصيلاً.

فقد أعقب ابنُ مضاء قولَه ذاك بقوله: تقول "قام وقعد زيد" فإنْ علّقت "زيداً" بالفعل الثاني، فبين النحويّين في ذلك اختلاف: الفرّاءُ لا يجيزه، والكسائيُّ يجيزه على حذف الفاعل، وغيرُه يجيزه على الإضمار الذي يفسّره ما بعده. والدليلُ على جواز [1] قولُ الشاعر:[2]

وكُمْتاً مدمّاة كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذهَب

فـ "جرى" لا فاعلَ له ظاهراً، فإمّا أن يكون محذوفاً، وإمّا أن يكون مضمراً.

ومن الدليل عليه(أي على غياب الفاعل) قولُه تعالى ﴿حتّى توَارَتْ بالحِجابِ﴾ [ص: 32]، وقوله ﴿عبَسَ وتولّى ۞ أن جاءه الأعمى﴾ [عبس: 1 . 2]. فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً. وأمّا أيُّ الرأيين أحقُّ فرأيُ الكسائيّ؛ لأنّ غيرَه يقول: حَذْفُ الفاعل لا يجوز؛ لأنّ الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان. فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاءُ الفاعل، وهم يجيزونه!" [3]

---

(1) ورد في النصّ الذي حقّقه د. شوقي ضيف "حذفه" وعلّق عليه في حاشية التحقيق ثمّة بقوله: "4" ـ في ت و خ: جوازه، وأبدلناها بكلمة حذفه ليستقيم السياق. انتهى والمناسب إبقاءُ النصّ على ما كان عليه في المخطوطتين، لأنّه الذي يزكّيه السياق. ومراده: والدليل على جواز تعلُّق "زيد" بالفعل الثاني.

(2) الشاعر هو طفيل الغنوي كما في الكتاب 1 / 77. وهو في ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلو، 32.

(3) الردّ على النحاة 94 . 95.

واستدلّ أيضاً لصحّة رأي الكسائيّ بقول علقمة: [1]

تعفّقَ بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذّتْ نبلَهم وكَليبُ

كأنّه يريد بذلك والله أعل . أنّ فاعل الفعل الأوّل "تعفّق" محذوف كما يرى الكسائيّ، لا مضمر كما يقول غيرُه، وهم البصريّون؛ لأنّ الإضمار فيه على تعليق الفاعل "رجالٌ " بالفعل الثاني "أرادها" يقتضي أن يقال في الأوّل: "تعفّقوا".

ثمّ قلّب ابن مضاء عمَلَ الفعلين في المعمول إفراداً وتثنية وجمعاً على وجوه التنازع وصوره، إنْ طُلِب فاعلاً في نحو: "قام وقعدا الزيدان"، أو مجروراً نحو "مررت ومرّوا بي بالزيدين"، أو طُلِب فاعلاً أو مفعولاً في نحو: "ضربت وضربني زيداً" و"ظننت وظنّني زيد شاخصاً" و"أعلمت وأعلمني زيد عمراً منطلقاً"...؛ وكان يسلّط في ذلك الفعلَ الأوّلَ منهما على المعمول تارةً، والفعل الثاني تارة أخرى، معبّراً عن ذلك كلّه بمصطلح" التعليق" وفعله "علّقت". وقد استدلّ لذلك ببعض ما ورد فيه شيءٌ من ذلك من آي القرآن وشعر العرب (آية قرآنية وأربعة شواهد شعريّة)، وساق ثمانية وعشرين مثالاً تدلّ على غرضه وتبيّن مرادَه.

وكلامُ ابن مضاء في تناول ذلك، وتقليب المسألة على وجوهها، صادرٌ عن رأي من يوقن بالتنازع في أصله وذاته، لا تجد فيه ما يخالف ذلك أو ينازعه، فهو خَلْوٌ ممّا يُشعر بإنكار التنازع ورفضه أو يفضي إليه، إلّا كلاماً وقع فيه نفيٌ مقيّد، لا ينقض ذلك ولا يشغب فيه، صرّح فيه ابنُ مضاء بمنع التنازع في باب "أعلم"، إذ ساقه الكلامُ بآخرة إلى ما ينصب من الأفعال ثلاثةَ مفاعيل، ومثّل للتنازع فيها بأربعة أمثلة، بدا له فيها ما بدا من إشكالٍ وتعقيد، ولم يجد لها نصيراً من كلام العرب، فانتهى إلى منع التنازع فيها، وهو في ذلك تبيعٌ للجرميّ [2]. قال: "ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنّها لا تجوز؛

(1) بيت علقمة بن عبدة من قصيدة له في المفضّليات، المفضلية 119، ص393. وهو في شرح ديوانه، 12.

(2) انظر: شرح الكتاب للسيرافي361/1، ط دار الكتب العلمية، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي7 / 113.

لأنّه لم يأتِ لها نظيرٌ في كلام العرب، وقياسُها على الأفعال الدالّة على مفعول به واحد قياسٌ بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم." [1].

وإذا كان كلامُ ابن مضاء على التنازع في أصله العامّ، وما يقوم عليه من إعمال، دالّاً دلالةً لا شكّ فيها على قبول هذين الأمرين قبولاً لا يُزعزَع ولا يحتملُ التنازع، فإنّ كلامَه على بعض ما يتّصل بهذا الباب من فروع، وهي كثيرة، يؤكّد ذلك ويقوّيه. وقد كان ذلك منه حين فصّل القولَ فيما يدخل في هذا الباب من عواملَ ومعمولات آثر أن يسمّيَها "متعلّقات" وما لا يدخل.

العوامل في التنازع عند ابن مضاء:

بدا في كلام ابن مضاء أنّ العملَ في التنازع للأفعال المتصرّفة أصلاً، ثمّ بيّن أنّ في تلك الأفعال المتصرّفة ما لا مدخلَ له في هذا الباب، معلّلاً ذلك بما بدا له من أوجهٍ مانعة. فـ " الأفعالُ التي تقتضي ثلاثة مفعولين "كأعلَمَ و ما شاكله في نحو: "أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً منطلقاً" و"أعلمت وأعلمنيه إيّاه زيداً عمراً منطلقاً" ممّا لا ينبغي أن يدخل في هذا الباب، ولا يجوز في رأيه أن يكون فيها تنازعٌ[2].

وذلك المنعُ كما يدلّ النظر في تعليل ابن مضاء الذي ساقه قبلُ لا ينبع من شيء في هذه الأفعال بذاتها، من خلل في التصرّف أو ضعف فيه، لكن يصدر عن افتقارٍ إلى سماع التنازع فيها عن العرب، وفقدان نظير ذلك في كلامهم، وبُعد القياس فيها، وما يفضي إليه التنازعُ فيها من إشكال وتعقيد في التركيب بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير[3].

ورأى ابنُ مضاء التفصيلَ في "كان" وأخواتها، فأدخل "كان" و"ليس" فيما يدخل في هذا الباب نصّاً يمنع بالاقتضاء والمخالفة أخواتِهما منه، بيد أنّه لم يلبث أن توقّف فيما عدا "كان" من تلك الأفعال، ومنها "ليس"، إذ علّقها بالسماع.

---

(1)الردّ على النحاة 98 . 99.

(2) المصدر السابق 99.

(3) المصدر نفسه 98.

قال: "وأمّا كان وأخواتُها فإنّ "كان" منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولاً، تقول: "كنت وكان زيد قائماً" و"كنت وكانه زيد قائماً" فـ "قائماً" خبر "كنت"، وقال الفرزدق:[1]

إنّي ضمِنتُ لمن أتاني ما جَنَى وأَبَى فكان وكنتُ غيرَ غَدورِ

وكذلك "ليس" تقول: "لست وليس زيدٌ قائماً" و"لست وليس زيد إيّاه قائماً". والأظهرُ أن يُوقَفَ فيما عدا "كان" على السماع عن العرب؛ لأنّ "كان" اتُّسِع فيها وأُضمِر خبرها، قال أبو الأسود: [2]

فإلّا يكُنْها أو تكُنْه فإنّه أخوها غَذَتْهُ أمُّه بلِبانها"[3]

وبيّن أنّ ممّا لا يكون في التنازع من العواملِ الأفعالَ غيرَ المتصرّفة كـ "حبّذا ونِعْمَ وبئس وعسى"، "لأنّ المتعلّقات بها (أي معمولاتها) لا تُضمَر على حدّ الإضمار في هذا الباب، ولا يُحال بينها وبينها".[4] واستثنى فعلَ التعجّب الذي قاسه في ذلك على الأفعال المتصرّفة المقتضية مفعولاً واحداً.

قال: "وأمّا الأفعالُ التي لا تتصرّف كفعل التعجّب فنَعَمْ، تقول: "ما أحسنَ وأعلمَ زيداً!" تعلّق "زيداً" بـ"أعلمَ"، وتقول: "ما أحسنَ وأعلمَه زيداً!" على التعليق بالأوّل، لا مُعتَرَض فيه إلّا الفصل بين "أحسن" والمتعلّق به، وليس فعلاً، وإن جعله بعضُ النحويّين فعلاً[5]. فإن قيل: إنّه لا يتصرّف تصرُّف غيره من الأفعال في متعلّقاته، قيل: القياسُ على غيره من الأفعال المقتضية مفعولاً واحداً سائغٌ لقرب مأخذه، وسبْقِه إلى فهم السامع."[1]

(1)البيت معزوّاً من شواهد الكتاب 1/ 76، ومعاني القرآن للفراء77/3. وهو له في نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة، 255/2.

(2) البيت معزوّاً من شواهد الكتاب 1/ 46. وهو في ديوان أبي الأسود الدؤلي162، 306 برواية: أخ أرضعته أمُّه.

(3)الردّ على النحاة99 . 100

(4)المصدر السابق 99.

(5) مذهب الكوفيّين أنّ "أفعل" في صيغة التعجّب اسم، وذهب البصريّون إلى أنّه فعلٌ ماضٍ، وهو مذهب

وابن مضاء إذ قال ههنا بجواز التنازع في فعل التعجّب، وكان فيه جارياً على مذهب المبرّد ومن تابعه [2]، لم يلتفت إلى شيء من سماع، بل أخذ بقَبَسٍ من قياس، وسوّغ قياسَه على الأفعال المتصرّفة المقتضية مفعولاً واحداً بقُرْبِ مأخذه، وسَبْقِه إلى فهم السامع، ولم يعبأ بما اعترض بين الفعل ومعموله من الفصل في "ما أحسنَ وأعلمَ زيداً!"، فكأنّي به يقول: "هذا الفصل كلا فصل؛ لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتّحاد ما يقتضي العاملان."[3]

وكان كلام ابن مضاء على الحروف والأسماء المشتقة العاملة عملَ الأفعال في هذا الباب واضحاً بيّناً لا يحتملُ التأويل، إذ قال: "وأمّا الحروفُ فلا مدخلَ لها في هذا الباب. وأمّا الأسماء التي يسمّيها النحويّون عاملةً فيكون فيها ذلك، تقول: "زيد مادحٌ ومعظّمٌ عمراً"، و"زيد مادحٌ ومعظّم إيّاه عمراً" تريد: زيد مادحٌ عمراً ومعظّمٌ إيّاه."[4]

المعمولات في التنازع عند ابن مضاء:

المفهومُ من كلام ابن مضاء حصرُ المعمولات في هذا الباب عند النحويّين بالفاعل والمفعول به والمجرور، التي كان من أمره فيها أن عارضَ بها "المتعلّقات التي يسمّيها النحويّون المعمولَ بها: من ظروف وأحوال وتمييزات ومفعولات من أجلها ومفعولات مطلقة ومفعولات معها، هل مجراها مجرى المفعولات بها ومجرى الفاعلين والمجرورات أو لا."[5]

الكسائيّ. انظر المسألة 15 من الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح: د. جودة مبروك، 105. 123.

(1)الردّ على النحاة 99.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 4 / 184، والتذييل والتكميل7 / 115، والنكت للسيوطي381/1.

(3)التذييل والتكميل 7 / 116. وانظر: النكت للسيوطي 385/1.

(4)الردّ على النحاة 101.

(5)المصدر السابق 99.

قال: " فإنْ قيل: النحويّون لم يذكروا في هذا الباب إلّا الفاعلَ والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرةٌ على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تُقاس هذه على المفعولات بها أو لا تُقاس؟"[1].

حتّى إذا قلّب المسألةَ على وجوهها، وأجاب عن السؤال، مَنَعَ ذلك في بعضٍ منْعَ قطْعٍ لا تردّد فيه، وقاس جوازه في بعض، وفصّل في بعضها الآخر بين المنع والجواز، على أنّه مال بآخرة ميلَ ترجيحٍ إلى تقييد جواز كلّ جائز من ذلك بالسماع.

فالحالُ والتمييز كما نصَّ ابنُ مضاء لا يجوز القياس فيهما لأنّهما لا يُضمَران[2]، يريد بذلك أنّ الحال والتمييز نكرتان على الأصل، فلا يكونان ضميرين؛ لأنّ الضميرَ معرفة، والإضمارُ ممّا يقتضيه التنازعُ. والمصدر (المفعول المطلق) إنْ جيء به لتوكيد الفعل لم يكن في هذا الباب في الظاهر من كلامهم، لأنّ الحذف مناقضٌ للتوكيد؛ وإنْ قُصِد بالمصدر تبيين النوع كان أشبهَ بالمفعول به، فجاز فيه التنازعُ كقولنا: "قمتُ وقام زيد القيامَ الحسنَ"، في تعليقه بالثاني، و"قمت وقامه زيد القيامَ الحسن" في تعليقه بالأوّل.[3]

والقياسُ جائزٌ في ظرف الزمان والمكان والمفعول لأجله [4]. وسكتَ عن القول في المفعول معه سكوتاً لا يعدو أن يكون . والله أعلم . سكوت سهوٍ لا ينبئ عن منع.

وقد عقّب على ما بدا له قياسُه على المفعول به من تلك المتعلّقات (المعمولات)، والحكمُ بجوازه، تعقيبَ ترجيحٍ يقتضي التراجعَ في ذلك القياس، وتقييدَ ذلك الجواز بالسماع. قال: "والأظهرُ أن لا يُقاس شيءٌ من هذه على المسموع إلّا أن يُسمَعَ في هذه كما سُمِع في ذلك."[5]

---

(1)المصدر نفسه 100.

(2) المصدر نفسه 101.

(3) المصدر نفسه 100 . 101.

(4) المصدر نفسه 101.

(5) المصدر نفسه 101. وانظر: النكت للسيوطي 382/1.

وكلامُ ابن مضاء هنا على المتعلّقات (المعمولات) في باب التنازع يؤكّد أيضاً تسليمَه بالتنازع، وأنّه يُقِرّ به، يُثبته ولا ينكره، وأنّه التزم مصطلحَ "التعليق" وما اتّصل به من فعل أو مشتقّ (علّقت-متعلّقات)، مستغنياً عمّا يذكّره بالعمل النحويّ من مصطلحات النحويّين، كأنّه يطّيّر منها، فإذا ذكر شيئاً منها اتّقاه، فنفاه عن نفسه، وألصقه بسواه من النحويّين، كأنّه سبّةٌ يرمي بها عدوّاً تمكّنت منه عداوته كلّ تمكّن. وهو دليل واضح على أنّ القياسَ قطعةٌ من فكر ابن مضاء، حاضرٌ فيه حضورَ السماع فلا يغيب، يُعينه في البناء والتصوّر والحكم، بيد أنّه دونه في المنزلة، إذا بدا له بينهما شيء من خلاف واصطراع ضحّى بالقياس واعتصم بالسماع، وله انتصر.

أَوْلَى الفعلين المتنازعين بالعمل عند ابن مضاء:

كان آخر ما تناوله ابنُ مضاء ممّا له علاقةٌ بهذا الباب من مسائلَ، تعيينُ أَوْلَى الفعلين المتنازعين بالعمل في المعمول المتنازَع فيه. ذكَرَ اختيارَ البصريّين الفعلَ الثاني للجوار، واختيارَ الكوفيّين الأوّلَ للسبق، ثمّ رجّح مذهب البصريّين، وعلّل ذلك، فقال: "ومذهبُ البصريّين أظهرُ لأنّه أسهل، فإنّه ليس فيه إلّا حذف ما تكرّر في الثاني، أو إضمارُه على مذهبهم إن كان فاعلاً. والتعليقُ بالأوّل فيه إضمارُ كلّ ما تكرّر من متعلّقات الأوّل في الثاني، وتأخيرُ المتعلّقات بالأوّل بعد الثاني. وقد حملهم الجوارُ على أن يقولوا: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ " فيخفضونه، وهو للجحر المتقدّم." [1].

وهذه القطعةُ من كلام ابن مضاء بما بدا فيها من عَرْضِ المسألة عرضَ ما هو واقعٌ ثابت لا ينازع من عبارة ابن مضاء فيه شكٌّ، تؤكّد ما بات مؤكَّداً، أنّ التنازعَ النحويَّ قارٌّ في فكر ابن مضاء، متمكّنٌ منه، عالق بوعيه العميق، يسلِّم به كالمسلَّمات، لا يستطيع منه انفكاكاً، وإن أبى، يعترف به اعتراف من لا يقدر على إنكاره، ولو حاول.

والمذهبُ الذي اختاره ابن مضاءٍ مرجّحاً في تعيين أَوْلى الفعلين المتنازعين بالعمل في المعمول المتنازَع، ونسبه تصريحاً إلى البصريّين، لم يكن عند التحقيق مذهباً صافياً

(1) المصدر السابق 102 . 103.

مقتصراً على البصريّين، بل هو مذهبٌ مركّب زاوج فيه بين مذهب البصريّين في إعمال الثاني، ومذهب الكسائيّ الذي يُعمِل الثاني، ويَحْذِفُ الفاعل من الأوّل.

ونسبةُ المذهب الذي رجّحه إلى البصريّين لا تُخفي حنينَ ابن مضاءٍ إلى مذهب الكسائيّ الذي صرّح به قبلُ حين تناول الأصل العامَّ للتنازع[1]، ورجّحه على مذهب البصريّين الذين لم يصرِّح بهم. وأظهرُ ما يدلّ على حنين ابن مضاء إلى مذهب الكسائيّ، ويعلن ميلَه إليه، وإنْ لم يسمِّه هنا، تفسيرُه اختيارَ مذهب البصريّين بما انطوى عليه من عبارة احترازيّة تقرّبه من الكسائيّ أكثرَ ممّا تقرّبُه إلى البصريّين، إذ قال: "ومذهبُ البصريّين أظهرُ لأنّه أسهل، فإنّه ليس إلّا حذف ما تكرّر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً.... " [2].

هكذا تناولَ ابنُ مضاء التنازعَ، حيث تناوله، في كتابه (الردّ على النحاة)، ولم يتناولْه في موضع آخر منه قبل ذلك ولا بعده. وكلامُه عليه برُمّته نسيجٌ دالٌّ على أنّه يسلّم بالتنازع في أصله العامّ، ويرجّح فيه مذهباً مركّباً زاوج فيه بين مذهب الكسائيّ ومذهب البصريّين؛ وأن كلامَه ذاك خالٍ ممّا يدلّ على إنكار التنازع أصلاً، ولو إشارةً، أو الدعوةِ إلى تخليص النحو منه برمّته، والقضاءِ عليه بالكلّيّة، ولو تلميحاً.

وهو ما يقتضي لزوماً التسليمَ بالعمل النحويّ، بمفهومه المألوف عند الجمهور، وما يقتضيه من وجود عامل ومعمول في الكلام. وبذلك لم يكن تناولُ ابن مضاء للتنازع، وكلامُه عليه، دليلاً صحيحاً على إبطال أن يكون في الكلام عاملٌ ومعمولٌ، بل هو دليلٌ على إثباته. و(الاحتيالُ) اللفظيُّ باستبدال "التعليق" و"الاقتضاء" و"المتعلّقات" بمصطلح "الإعمال" و"العامل" و"المعمول" لا يغيّر من واقع الأمر شيئاً.

وغياب مصطلح "التنازع" عن كلام ابن مضاء عند التحقيق ليس دليلاً على رفض التنازع أو التحفُّظ منه؛ لأن رصد المصطلحات التي استعملها النحاة في التعبير عن هذا

(1) المصدر نفسه 94 . 95.

(2) المصدر نفسه 102.

المفهوم يدلنا على أن مصطلح "التنازع" لم يُعْرَفْ في زمن ابن مضاء، أو لم يكن مُشتهراً؛ وأنه عُرفَ في القرن السابع، أو بلغ فيه مبلغ الاشتهار.[1]

التنازع عند ابن مضاء في قراءة شوقي ضيف:

يدلّك كلام د. شوقي ضيف على التنازع عند ابن مضاءٍ في كتابه (الردّ على النحاة)، حيث كان، وهو ما كان في أربعة من كتبه، على قراءة تفتقر إلى الاستيعاب والإحكام والوصف الصحيح والحياد.

ففي مدخل كتاب (الردّ على النحاة) الذي حلّل د. ضيف كما قال "آراءَ ابن مضاءٍ فيه تحليلاً مفصّلاً"[2] ذكر أنّ ابن مضاء درس بابَ التنازع في النحو فيه درساً مفصّلاً[3]، وبيّن غايتَه من ذلك بقوله: " وهو دَرْسٌ أراد به أن يصوِّرَ ما تجرّه نظريّةُ العامل من رفض بعض أساليب العرب، وأن يضع النحاةُ مكانها أساليب لا تعرفها العربيّة، فإنّهم يرفضون في باب التنازع صورةً من التعبير دارت على ألسنة العرب،... على نحو ما نرى في مثل "قام وقعد إخوتك".... وقد رفض النحاةُ هذه الصورةَ من التعبير لأنّه لا يصحّ أن يجتمع عاملان على معمول واحد،... فإمّا أن نُعمِل الأوّل ونُضمِر في الثاني، أو نُعمِل الثانيَ ونُضمِر في الأوّل.... فيطلبون إلى صاحب المثال أن يقول: "قام وقعدوا إخوتك" أو يقول: "قاموا وقعد إخوتك".... وعلى هذه الصورة يرفض النحاةُ أساليب العرب ويضعون مكانها أساليب أخرى تسوّلها لهم فكرةُ العامل...." [4].

ثمّ ذكَرَ استمرارَ ابن مضاء في عرض صور التنازع "ليدلّ على ما صنعوه بأساليب اللغة من تعقيد، وإنّه ليعرض . للدلالة على ذلك صورَ التنازع التي يذكرونها في

(1) انظر: التنازع في العمل بين الواقع اللغوي والنحاة، د. عبد الحميد السيوري، 363.

(2) الردّ على النحاة، مقدمة الطبعة الثانية ص 4.

(3) المصدر نفسه 31.

(4) المصدر نفسه 31 . 32. وبمثله قال في كتابه تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، 20، وبشيء منه قال في المدارس النحويّة، د. شوقي ضيف، 305.

باب ظنّ وأعلم... وأمّا أعلمَ التي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، فشأنها في الإضمار أعقدُ وأعسرُ، إذ يجري فيها التنازع على هذا الشكل: "أعلمت وأعلمانيهما إيّاهما الزيدَين العمرَين منطلقين". ويعقّب ابنُ مضاء على هذه الصورة وأمثالها بأنّه لا يجوز أن تجري في الكلام؛ لأنّ العربَ لم يستخدموها، وإنّما هو عقل النحاة الذي يُتعبهم لما يتصوّر من خطر نظريّة العامل ذلك الخطر الذي جعلهم ينحازون عن صورة أصيلة في التعبير العربي إلى صور أخرى جديدة، صور نحويّة لا تيسّر كلاماً ولا تسهّل حديثاً، بل تصعّب الكلامَ وتعقّده، وتحيله ألغازاً عسيرة الحلّ."[1].

هذا كلام د. شوقي ضيف هنا، وقد سقتُه بلفظه مختصراً لئلّا يُظَنَّ بي الإخلال في النقل والتعبير، أو الخطأ في التفسير، فيه اختلاق ما لا دليل عليه من كلام ابن مضاء، وغفلةٌ عمّا صرّح به ابن مضاء في بعض كلامه على التنازع تصريحاً، فكان له في ذلك نصّاً أو كالنصّ، أو دلّت عليه عبارته على نحوٍ ما دلالة إشارة أو دلالة سياق.

فغرضُ ابن مضاء من درس التنازع كما صرّح أن يستدلّ به، وبأبواب سواه، على إبطال أن يكون في الكلام عاملٌ ومعمول، مع الوصول إلى غاية النحو،[2] لا كما قال د. ضيف. وتعليق ذلك الغرض برغبة ابن مضاء في التنبيه على ما يصدر عن النحاة من رفض بعض أساليب العرب، نحو: "قام وقعد إخوتك"، ووضْعِ أساليبَ أخرى مخترعةٍ لا تعرفها العربيّة، نحو: "قام وقعدوا إخوتك" أو "قاموا وقعد إخوتك" = أبعدُ ما يكون من كلام ابن مضاء على التنازع في ظاهره أو مقتضاه.

وهذا عند التأمُّل جناية في جنب ابن مضاء؛ لأنّ كلام د. ضيف يعني بالاقتضاء أو المفهوم أنّ ابن مضاءٍ يتّهم النحاةَ برفض ما ثبت من أساليب العرب في هذا الباب نحو: "قام وقعد إخوتك"، ووضْعِ ما لا تعرفه العربيّة من ذلك وضْعَ قهر وإجبار نحو:

(1) المصدر نفسه 32.

(2)المصدر نفسه 94.

"قاموا وقعد إخوتك" و"قام وقعدوا إخوتك": يُكرهون الناس عليه، ولا يجدون لهم منه مناصاً.

وذلك ما ابن مضاء منه براءٌ. والنحاةُ منه – وقد ساقه د. ضيف سياقةَ ما هو واقعٌ لا شكّ فيه – برآءُ؛ لأنّهم لا يهدمون ما ثبت من أساليب العرب في هذا الباب، وإن خالف ظاهرها قواعدَهم وأقيستَهم، ولا يشيدون على أنقاضها أساليبَ مفتراةً مخترعةً لا تعرفها العربيّة، بل يسلّمون بما ثبت من تلك الأساليب، ويظنّون ظنّاً أنّها مبنيّة بحسب ما تقتضي قواعدُهم على نحوٍ من الإضمار والحذف، مخالفٍ لما عليه هذه الأساليب في الظاهر. وكيف لهم أن يرفضوا تلك الأساليب التي فسروها بالتنازع من كلام العرب، وهي من الصحيح الفصيح المبنيّ على إيجاز الإضمار أو الحذف، الذي ربما أشعرت ثنائية الإضمار والذكر فيه، في ضوء ما جرت عليه العرب في الغالب من إعمال الثاني، بشديدِ اهتمامٍ بتعلُّق المعمول المذكور بأقرب العاملين من جهة المعنى، وإيثاره على تعلُّقه بأبعدهما، رعايةً لجانب القرب وحرمة المجاورة. فتلك الأساليب على ظاهرها مقبولةٌ عند النحاة غيرُ منكرة، لها على أصولهم (بنيةٌ عميقةٌ) كما يقول المحدثون تختلف عن تلك البنية الظاهرة (السطحيّة). وتلك البنيةُ العميقة التي يقدّرونها تقديراً ليست فرضاً استعمالياً، لا بدّ أن يتشبّث به المتكلّم، ويلتزمه مكرَهاً.

والتعليلُ الذي علّل به د. ضيف تكثيرَ ابن مضاء من عرض صور التنازع، وهو التدليل على ما صنعه النحاةُ بأساليب اللغة من تعقيد، ليس من كلام ابن مضاء في شيء، بل هو منه غريب، وعليه مقحَمٌ. فابن مضاء إذ قلّب التنازع على صوره ووجوهه تقليبَ تبيين وتفسير كان واصفاً فحسب، خلت عبارتُه في ذلك ممّا يُنتقَد به النحاةُ أو يُعرَّضون به تصريحاً أو تلميحاً. بل إنّ التعبيرَ الذي عبّر به عن رأيه في منع التنازع في باب "أعلَمَ" منعاً معلّلاً كان متّزناً رصيناً، خلواً من الشطط والغلوّ، لم يصطَبِغْ بما يُشعر بتشنيع أو اتّهام.

على أنّ الكلمةَ الوحيدةَ من كلام د. ضيف هنا، التي كانت بمعزل عن السهو والغفلة والتزييف، وكانت موصولةً بكلام ابن مضاء اتّصالاً صحيحاً، تلك الكلمةُ التي بيّن بها رأيَ ابن مضاء، إذ منَعَ التنازع في باب "أعلَمَ".

وفي (المدارس النحويّة) ذكر د. ضيف أمرين عن التنازع عند ابن مضاء، في كلٍّ منهما ما يدعو إلى التوقّف والنظر.

أمّا الأوّل فبيّن فيه أنّ ابن مضاء درس باب التنازع دراسة مفصّلةً لكي يوضّح فسادَ نظريّة العامل، وهذا شيء موصولٌ بكلام ابن مضاءٍ بسبب، وزاد فقال: "وأنّها دفعت النحاةَ أحياناً إلى رفض بعض أساليب العرب ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العربُ الجاهليّون والإسلاميّون."[1].

وفي هذه الزيادة ممّا لا علاقةَ فيه بكلام ابن مضاء، وممّا فيه من جناية في جنب ابن مضاء والنحاة، ما بات معروفاً، لبيانه وردّه قبلُ.

وأمّا الثاني فكان فيما ذكره من استضاءة ابن مضاء بما "عند الجرميّ من منعه التنازعَ في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة، لما في ذلك من تكلّف لصيغٍ لم تأتِ عن العرب."[2].

وهذا فيه أحدُ أمرين: إمّا أن يكونَ د. ضيف قد صرّح برأي الجرميّ، وتركَ رأيَ ابن مضاء. وهذه غمغمةٌ تخفي عنك أَوْلى الرأيين بالتصريح والتعيين. وإمّا أن يكون قد أراد، إذ اكتفى بما اكتفى به، المطابقةَ بين الرأيين. وهذا لا يصحّ؛ لأنّ ابن مضاءٍ اكتفى على الصحيح بمنْع التنازع في الأفعال التي تقتضي ثلاثةَ مفعولين، أي باب "أعلَمَ"، ولم يمنَعْه في باب "ظنَّ" نصّاً أو احتمالاً.[3]

(1) المدارس النحوية 305.

(2) المصدر السابق 305 . 306

(3)انظر: الردّ على النحاة 98 . 99.

ومن الإحكام هاهنا أن يقال: إنَّ ابن مضاء تابع الجرميَّ في المشهور من رأيه، إذ مَنَعَ التنازعَ فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. قال أبو حيَّان: "وذهب الجرميُّ وجماعة إلى منع التنازع فيما يتعدى إلى ثلاثة، ونُقِلَ عنه أنه يمنع ما يتعدى إلى اثنين أيضاً".[1]

وفي مدخل كتاب (تجديد النحو) نسب د. ضيف، وهو يسوّغ حَذْفَ بابِ التنازع، إلى ابن مضاء أنّه "حمل في كتابه (الردّ على النحاة) حملةً عنيفةً على نحاة البصرة والكوفة جميعاً لإقامتهم البابَ على أمثلة افترضوها، ودعا إلى إلغائها"[2]، ونصَّ ثمّة أنّه أخذ برأي ابن مضاء، ورأي سيبويه "في أنّه لا يوجد في العربيّة تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل دائماً العامل الثاني أو الفعل الثاني هو العامل فيه...".

هذا موضعٌ آخر تكلّم فيه د. ضيف على التنازع عند ابن مضاء، إذا عارضته بكلام ابن مضاء بدا لك فيه ينتهك الصوابَ ويفارقُ الواقعَ مراراً. كان ذلك أوّل ما كان إذ نسب إليه أنّه حمل على نحاة البصرة والكوفة جميعاً حملةً عنيفة لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها.

وهذا ما لا أثرَ له في كلام ابن مضاء على التنازع، لا تجد فيه ما يدلّ عليه، ولو إشارةً أو اقتضاءً.

وعبارة ابن مضاء في هذا الباب تنحو غالباً منحى الوصف، وإذا اختار أو رجّح لم يشتطّ في عبارته، ولم يخرج في ذلك غالباً عن حدّ الهدوء والاتّزان. و ربّما كانت أقسى عباراته في هذا المقام كلمةٌ ساقها في ترجيح مذهب الكسائي على مذهب البصريين الذين عناهم بـ"غيره"، وهي كلمةٌ وحيدة لا نظير لها فيما قرأتُ في كلامه، أنكر فيها رأيَهم إنكاراً يُشعِر بالتعجّب والتنقُّص والتهكُّم، إذ قال: "وأمّا أيُّ الرأيَين أحقُّ فرأيُ الكسائيّ، لأنّ غيره يقول:

(1) التذييل والتكميل 113/7. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي 361/1، ط دار الكتب العلمية، والرد على النحاة، حاشية التحقيق 5، ص98.

(2) تجديد النحو، د. شوقي ضيف، 19.

حذف الفاعل لا يجوز؛ لأنّ الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان. فعلى هذا لايجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه!".[1]

فأين تلك الحملةُ العنيفةُ التي حملها ابنُ مضاء على النحاة لإقامتهم بابَ التنازع على أمثلة افترضوها؟ إنّ هذا لشيء عجاب!.

وانتهك د. ضيف في هذا الموضع الصوابَ، وفارق الواقعَ ثانيةً، حين عزا إلى ابن مضاءٍ أنّه دعا إلى إلغاء التنازع.

وهذا شيءٌ ابن مضاء منه براءٌ، إذ ما من شيءٍ في كلامه على التنازع، يدلّ عليه أو يُشعر به شعوراً صحيحاً صادقاً، ولم يكن مثل ذلك قبلُ ولا بعدُ. بل إنّ ذلك الكلام يدلّ، كما بيّنتُ في هذا البحث، دلالةً مؤكّدةً على أنّ التنازع النحويَّ قارٌّ في فكر ابن مضاء، متمكّنٌ منه، يسلّم به كالمسلّمات، ويعترف به اعترافَ من لايقدر على إنكاره، ولو حاول.

ثمّ كان آخر ما كان من ذلك الانتهاك وتلك المفارقة في كلام د. ضيف هنا أنْ نسب إلى ابن مضاء وسيبويه نفيَ وجود تنازع عاملين على معمول واحد في العربيّة، لأنّ العامل فيه دائماً هو العامل أو الفعل الثاني.

وهذا عند التحقيق ضربٌ من التلعُّب، زيّف فيه د. ضيف وحرّف واجتزأ، وفهِمَ الكلامَ على غير وجهه وحقيقته؛ لأنّ رأيَ ابن مضاء واختيارَه مبنيٌّ على الإيثار والمفاضلة، لا على الوجوب والحتميّة فيما رأى، ومنْعِ ما لم يره. وخيرُ ما يدلّ على ذلك استعمالُ بناء التفضيل "أولى" و"أظهر" في سياق اختلاف مذهبين يرجّح كلٌّ منهما أحدَ الوجهين، ولا يمنع الآخر.

وهذه كلمةٌ من كلام الأُبّذيّ (ت 680 هـ) تؤكّد هذا التصوّر، وهو تصوُّر ثابت عند النحويين، قال: "وهذا البابُ أعملتِ العربُ فيه تارة الأولَ، وتارة الثانيَ، لا خلاف

(1) الردّ على النحاة 94.

في ذلك بين النحويّين، وإنّما الخلاف في أيّهما أولى من جهة القياس، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني، و عند أهل الكوفة الاختيار إعمالُ الأوّل"[1].

ولعلّ ممّا يؤكّد ذلك أنّ سيبويه نصّ على جواز إعمال الأوّل. قال أبو حيّان: "والذي يدلّ على ترجيح قول البصريّين في اختيارهم إعمالَ الثاني نقلُ سيبويه عن العرب أنّ إعماله هو الأكثر، وأنّ إعمال الأوّل قليل، قال سيبويه[2]: "ولو لم تجعلِ الكلامَ على الآخر لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنّما كلامهم: ضربتُ وضربني قومُك"، وظاهر "إنّما" الحصر، فلولا أنّه نصّ بعدُ على جواز إعمال الأوّل لدلّ على أنّهم يلتزمون إعمالَ الثاني، قال[3]: "وقد يجوز: ضربتُ وضربني زيداً؛ لأنّ بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، والوجه: متى رأيت أو قلت زيد منطلق" انتهى. فهذا نقلُ سيبويهِ مجرّداً عن الرأي على أنّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنّ إعمال الأوّل قليل"[4]

وهذا النص يدفع نسبةَ ما نسبه د. ضيف إلى سيبويه من نفي وجود تنازع عاملين على معمول واحد في العربيّة، وأنّ العامل فيه دائماً هو الفعل الثاني. فلست أدري كيف غاب ذلك كلُّه عنه مع حضوره بين يديه؟ ولم غيّب كلامَ سيبويه الذي نبّه عليه أبو حيّان، مع وقوفه عليه، وتلخيصه في بعض ما علّق به في حواشي التحقيق ؟! [5]

ثمّ لو كان للمرء أن يتأوّل اختيار ابن مضاء (إعمالَ الثاني وتقدير الحذف مع الأوّل) على منع التنازع، فأين منه إقرارُه به في سائر كلامه؟! إلّا أن يكون ضرباً من الاختلاف والتعارض.

---

(1) شرح الجزوليّة، لأبي الحسن علي بن محمّد الأبّذي، من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق ودراسة، رسالة جامعيّة، إعداد: حسين الحربي، ص 3. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش، 77/1، 79.

(2) الكتاب 1 / 76. وفيه " تحمِل " لا " تجعل "

(3) الكتاب 1 / 79.

(4) التذييل والتكميل 7 / 88.

(5) الردّ على النحاة 102 ح 1.

وردّد د. ضيف في كتابه (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً)[1] معظمَ مقالته التي قالها عن التنازع عند ابن مضاء في المدخل إلى كتاب (الردّ إلى النحاة)، فلا حاجة إلى ذكر ما ضاهى من ذلك تلك المقالةَ أو طابقها، وبيانِه، والردِّ عليه اكتفاءً بما كان.

على أنّه يجب التنبيهُ على ما كان في ذلك من زائدٍ أو مختلفٍ. من ذلك أنه نسب إلى ابن مضاء في غير موضع نصّاً أنّه رأى وجوب إلغاء التنازع وحذفه دون تردّد[2]، وهو ما كان كلامُ ابن مضاء منه براءً جملة وتفصيلاً.

وقد رتّب ذلك الإلغاءَ في بعض كلامه ترتيباً غريباً وصله بابن مضاء، وعلّله تعليلاً ينسب إلى ابن مضاء اقتضاءً اعتلالَ الاستنتاج والتفكير المنهجي. إذ بيّن رَفْضَ النحاة تسلُّطَ عاملين على معمول واحد في مثل "قام وقعد إخوتك"، كما بيّن ما افترضه البصريّون والكوفيّون في مثله: "قاموا وقعد إخوتُك، وقام وقعدوا إخوتك"، ثمّ علّق بقوله: "والصيغتان لم تردا عن العرب، ولذلك رأى ابن مضاء إلغاءَ هذا الباب لسبب طبيعي، وهو أنّ ما جَمَعَ النحاةُ من أمثلة فيه صنعوها صناعة وافترضوها افتراضاً"!!

وهذا الاستنتاجُ لو كان في كلام ابن مضاء، وهو منه عارٍ، نصّاً أو تلميحاً، لوجب أن يُعابَ به ابنُ مضاء، كما يُعاب به غيرُه، لما فيه من خللٍ يكمن في إطلاق المقيّد وتعميم الخاصّ مقدمةً ونتيجة.

وكان ممّا خالف فيه د. ضيف في هذا الكتاب أنْ قيّد واتّسع فيما كان من رأي ابن مضاء في التنازع في بابي "ظنَّ" و"أعلمَ". فقد نسب إليه أنّه منع التنازعَ فيهما في صورتيهما الكوفيّتين، أي عند إعمال الأول. قال: "وتوقّف ابن مضاء بإزاء هاتين الصورتين الكوفيّتين للأفعال المتعدّية إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل (ظننت وظنّوني شاخصاً الزيدين شاخصين، وأعلمت وأعلمونيهم إيّاهم الزيدين العمرين منطلقين)، وقال:

(1) انظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: مثلاً 20 . 21، 52، 70، 71.

(2) انظر: المصدر السابق 48، 52، 70، 71.

رأيي فيهما وفيما شاكلهما أنّ كلّ ذلك لا يجوز، لأنّه ليس له نظير في كلام العرب، ولا جرى في لسانهم....."[1].

ففي ربط مَنْعِ التنازع في باب "أعلم" عند ابن مضاء بما جرى على رأي الكوفيّين تقييدٌ يدفعُه كلامُ ابن مضاء الجاري على إطلاقه؛ وفي احتواء باب "ظنَّ" فيما كان على رأي الكوفيّين بالمنع اتّساعٌ لا يبيحُه كلامُ ابن مضاء المقيّدُ بـ"أعلمَ".

وإنْ قلتَ: إنّ منع التنازع في باب "ظنَّ" محتمَلٌ في كلام ابن مضاء؛ لأنّه قلّب التنازع في "ظنّ" على وجوهه، ثمّ عرّج على ذلك في "أعلَمَ"، وعقّب فقال: "ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنّها لا تجوز؛ لأنّه لم يأتِ لها نظيرٌ في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالّة على مفعول واحد قياسٌ بعيدٌ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر ولتأخير والتقديم."[2]

قلتُ: إنّ لابن مضاء بعد ذلك كلمةً جليّةً ذكرها في فروع باب التنازع تدفع المحتَمَلَ، وتؤكّد قَصْرَ منع التنازع على باب "أعلمَ"، قال: "... منها أنّ جميع الأفعال من متصرّف وغير متصرّف: هل تدخل في هذا الباب أو لا.... فأمّا الأفعالُ التي تقتضي ثلاثةَ مفعولين فلا لما قدّمناه."[3].

وقولُ د. ضيف في ذلك هنا انحرف بما فيه من تقييد واتّساع عن الجادّة التي بدا عليها في المدخل إلى(الردّ على النحاة).

على أنّ تخصيصَ ابن مضاء مَنْعَ التنازع في أشياءَ بأعيانها دليلٌ ضمنيٌّ على اعترافه بالتنازع في أصله، وتسليمِه به فيما سوى تلك الأشياء.

وهذا ممّا لم يلتفت إليه د. ضيف، بل ضَرَبَ به عُرضَ الحائط، وهو مثالٌ ممّا سكت عنه وأهمله ممّا يدلّ عليه بعضُ كلام ابن مضاء على التنازع.

---

(1)المصدر نفسه 113.

(2)الردّ على النحاة 98 . 99.

(3)المصدر السابق 113.

والمسكوتُ عنه من كلام ابن مضاء على التنازع في قراءة د. ضيف له صورتان:

1) الدلالة الضمنيّة أو الاقتضائيّة التي يدلّ عليها بعضُ ما ساقه أو وقف عليه د. ضيف من كلام ابن مضاء. ومن أقرب شواهده إليك تخصيصُ مَنْعِ التنازع في أشياء بأعيانها.

2) كلام ابن مضاء على بعض فروع التنازع.

وهذان مثالان يدلّان على ذلك ويؤكّدانه:

المثال الأول: بيّن د. ضيف في (المدارس النحويّة) كما بيّنتُ من قبل أنّ من غرض ابن مضاء في دراسة التنازع دراسةً مفصّلةً توضيحَ فساد نظريّة العامل[1]، وسكت عن هذه العلّة الغائيّة سكوتاً احتمى به من اختبار هذه العلاقة في ضوء كلام ابن مضاء على التنازع.

ولو فحص د. ضيف ذلك كما ينبغي لانتهى إلى أنّ ابن مضاء، إذ تناول التنازع، لم ينتهِ إلى مراده من توضيح فساد نظريّة العامل، بل أثبت من حيث لم يدرِ ما نوى وعزم على نفيه وإبطاله، فكان التنازعُ بين يديه دليلاً على إثبات العامل والمعمول والإعمال، وإنْ لم يسمِّ الأشياء بأسمائها.

ومثلُ هذا يخلخل الحكمَ العامَّ والتصوُّرَ الكلّيَّ الذي قرّ في بال د. ضيف ومن قلّده، القائمَ على رأي ابن مضاء في إلغاء نظريّة العامل النحويّ وما يُبنى عليها؛ وينتهي بك إلى أنّ موقف ابن مضاء من نظريّة العامل النحويّ بمفهومه التقليديّ المألوف عند جمهور النحاة رأياً وتطبيقاً تناوشَه الاضطرابُ، ولم تكن له بنيةٌ كلّيّةٌ محكمة يلتئم فيها مستوياها النظري والتطبيقي التئاماً لا شقاقَ فيه.

المثال الثاني: وصف ابن مضاء، إذ منع التنازع في باب "أعلم"، قياسَ أفعال هذا الباب على الأفعال الدالّة على مفعول واحد في ذلك، بالبعيد؛ لما فيه من إشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير. وآثر، إذ تكلّم على التنازع في "كان" وأخواتها، أن يُوقَف فيما

(1)انظر: المدارس النحوية 305.

عدا "كان" على السماع من العرب. وقاس التنازعَ في فعل التعجّب نصّاً على الأفعال المتصرّفة المقتضية مفعولاً واحداً لقُرْبِ مأخذه، وسَبْقِه إلى فهم السامع. وقاس جواز التنازع في بعض المعمولات على المفعول به، وإنْ آثر السماع، ومنَعَه في بعضها، معلّلاً لبعض ذلك بما كان له عنده علّة[1].

ورد ذلك في كلام ابن مضاء على التنازع، دالّاً دلالة صريحة أو ضمنيّة على ما نبّهتُ عليه قبلاً من أنّ القياس قطعةٌ من فكر ابن مضاء النحويّ، حاضرٌ فيه حضورَ السماع، يعينه في البناء والحكم والتصوّر، بيد أنّه دونه في المنزلة. لكنّ د. شوقي ضيف أعرضَ عن ذلك كلِّه، ولم يلتفت إليه، لما يمكن أن يُحدثَه من صدع في الحكم الذي قرَّره، وجعله أصلاً مطّرداً من أصول فكر ابن مضاء النحويّ، وهو إلغاء القياس، ورفضه رفضاً باتّاً.[2]

ولو شاء د. ضيف لحكمه الصوابَ والإحكام لوجبَ أن يأخذ بالتقييد والتفصيل، ولانتهى إلى أن القياس الذي تحفّظ منه ابن مضاء هو القياس المنطقي أو قل: القياس التفسيري أو التعليلي، وأنّ القياس النحويَّ السائغ القريب أداةٌ من أدوات تفكيره النحويّ غيرَ شكّ، ولكان في تلك الأمثلة شواهدُ وأدلّةٌ بيّنةٌ مؤيّدة لذلك[3].

وهذا بعضُ ما يدلّ على أنّ قراءة د. ضيف، إذ قرأ التنازع عند ابن مضاء، افتقرت إلى الاستيعاب والإحكام والموضوعيّة. وهو من وجه آخر مثالٌ ينقض ما صرّح به في مقدّمة تحقيق (الردّ على النحاة) تصريحاً مطلقاً أنّه حلّل آراءَ ابن مضاء تحليلاً مفصّلاً.

هكذا بدت لي قراءةُ د. ضيف التي قرأ بها التنازع في كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة). وقد ردَّد فيها أفكاراً وأحكاماً لا تثبت رامَ بها أن ينقب في بناء التنازع نقباً، وأن

(1) انظر: الردّ على النحاة 98 . 101.

(2) انظر مثلاً : الردّ على النحاة، المدخل إلى كتاب الردّ على النحاة 38 . 42.

(3) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، 83 .87؛ وأصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د. بكري عبد الكريم، 109 . 112.

يكون له منها معولٌ يقوِّض دعائمه، وأن يبثَّ في بعض النفوس ما يحملها على الارتياب فيما صدر عن النحاة في ذلك قليلِه أو كثيره.

على أن أثر تلك الأفكار والأحكام في فكر د. ضيف النحوي، ولاسيما في جانبه العمليّ التطبيقيّ، لم يكن مطَّرداً مستحكماً في كل حال، فإذا كان بعض تلك الأفكار عمدة له في تسويغ إلغاء باب التنازع في كتابه (تجديد النحو)، ونَقْلِ بعضِ أمثلته إلى باب الذِّكر والحذف[1]؛ فإن تلك الأفكار تلاشت، كأنها لم تُغنِ بالأمس، حين وجَّه الجمعَ بين "لم" و"لن" في نحو قول المعاصرين: "إن صورتها لم ولن تغيبَ عني" على التنازع، أخذاً برأي البصريين في إعمال العامل الثاني، مع السَّعَة في تطبيق القاعدة على الحروف[2].

فهل كان ذلك عن تطوُّر، بدا له بَدَاء ردَّهُ عمَّا كان عليه أوَّلاً، أم هو مقام الحال يَلْبَسُ فيه لكلِ حال لَبوسها؟.

وقد تطاير من شرر تلك القراءة وأفكارها ما وقع في كلام بعض المحدثين على التنازع عند ابن مضاء. فمن نصَّ مثلاً على أنَّ ابن مضاء" ذهب إلى تنحيةِ التنازع عن قواعد النحو وأبوابه كي لا نرفضَ بعض الأساليب العربية الصحيحة، ونضع مكانها أساليب جديدة لم ينطق بها العرب، ولا تعرفها ألسنتهم"[3] = كان يصدر عن تلك القراءة، ينقل رأي د. ضيف ويقلِّده تقليداً لا تحقيق فيه. ومن نسب إلى ابن مضاء اقتراح إلغاء التنازع، على أنه أثر من أثر إنكار نظرية العامل[4]، ردَّد رأي د. ضيف في تلك القراءة، بلا نظر ومراجعة، ولم يصدر عن كلام ابن مضاء.

(1) تجديد النحو، د. شوقي ضيف، 19.

(2) تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف، 144.

(3) النحو والأساليب اللغوية المعاصرة، د. مزيد نعيم، د. شوقي المعري، د. محسن العبيد، 24.

(4) تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، د. حازم سليمان الحلي، مجلة اللسان العربي، ع41، ص58.

على أن هذه القراءة لم يكن لها سلطان طاغٍ على مجمع اللغة العربية في القاهرة، ولا أثر محتوم فيما رأى في التنازع، على الرغم مما عُهِدَ عنه من إجابة د. ضيف في بعض آرائه في تيسير النحو، وتوجيه بعض الأساليب المعاصرة؛ إذ لم يَغْتَرَّ بما انتهى إليه د. ضيف في هذه القراءة، وما بنى عليها في بعض كتبه، وما دعا إليه في مشروع تيسير النحو الذي قدمه إلى المجمع سنة 1977م من حذف باب التنازع؛ فأبى ذلك، ورأى الاكتفاء ببعض صور التنازع التي ورد بها الاستعمال في الفصحى تيسيراً لاكتساب الأحكام الخاصة بهذا الباب في كتب تعليم النحو للناشئة، دون أن يبدي في أثناء ذلك رأياً في تلك القراءة، أو ما يتعلق بها من أفكار وأحكام، يصدر عن استحسان أو استهجان، أو عن نقد علمي مُفصَّلٍ مُعَلَّلٍ يمتدُّ بين هذين الحدين.

ومن هنا كان لهذه الكلمة بما قامت عليه من تفكيكِ قراءةِ د. ضيف ونظرٍ فيها، فضيلةُ التنبيه على ما كان في تلك القراءة من عَوارٍ منهجيّ وعلميّ، وفي صنيعة بعض المحدثين من ضلالةِ تقليد ومتابعة. وكلُّ ذلك مما لم يلحظه أو ينبِّه عليه أحد فيما اطَّلعت عليه ونظرت فيه.

نتائج البحث:

هذا ما كان للبحث أن يتناولَه. وإذا كان للباحث أن يُعلن هنا أبرزَ ما انتهى إليه وصدر عنه من نتائجَ، لم يتردّد في القول:

- إنّ ابن مضاء كان يُسلّم بالتنازع، وإن لم يسمَّ باسمه، فهو قارٌّ في فكره، متمكّنٌ منه، عالقٌ بوعيه العميق، يعترف به اعترافَ من لا يقدر على إنكاره، ولو حاول؛ و يرجّح فيه مذهباً زاوج فيه بين رأي الكسائيّ ورأي البصريين، وله فيه آراءٌ واختيارات أو متابعاتٌ. وكلامه خالٍ ممّا يدلّ على إنكار التنازع أصلاً، ولو إشارةً، أو الدعوة إلى تخليص النحو منه برمّته، ولو تلميحاً؛ خلافاً لما ادّعاه د. ضيف، ونسبه إلى ابن مضاء من حذف باب التنازع، والدعوة إلى إلغائه.

– إنّ تسليم ابن مضاء بالتنازع يقتضي التسليم بالعمل النحويّ بمفهومه المألوف عند جمهور النحاة، وما يقتضيه من وجود عامل ومعمول في الكلام. وهو ما يعني في منتهى الأمر أنّ استدلال ابن مضاء بدراسة التنازع على إبطال العمل النحوي، وأن يكون في الكلام عاملٌ ومعمول، لم يكن صحيحاً؛ بل كانت تلك الدراسة خلافاً لمراده دليلاً على إثباته.

ومثل ذلك يدفع بك للحكم على موقف ابن مضاء من نظرية العامل النحويّ بمفهومه التقليدي عند جمهور النحاة رأياً وتطبيقاً بالتناقض والاضطراب، وأنّه غيرُ ذي بنية كلّيّة محكمة يلتئم مستوياها النظري والتطبيقي التئاماً لا شقاق فيه.

– إنّ تناولَ ابن مضاء للتنازع في كتابه (الردّ على النحاة) كان تناولاً تقليدياً، لا يختلف عن تناول جمهور العلماء، إلّا في استبدال مصطلح "التعليق" بمصطلح "الإعمال"، و(الاحتيالُ) اللفظيُّ لا يغيّر من واقع الأمر شيئاً؛ خلافاً لما أوحى به بعض كلام د. ضيف من أنّ ابن مضاء كان ينظر إلى التنازع شَزْراً، نظرة انتقاديةً تقطُر باتّهام النحاة، وتُعلِن عليهم الحربَ لما جرَوا عليه في تناول الموضوع.

وفقدان مصطلح " التنازع " في كلام ابن مضاء، إذ لم يرد فيه البتة، لا ينطوي على دلالة موقف تحفّظاً أو رفضاً، وأقرب ما يُفسَّر به ذلك الفقدانُ، وأظهر ما يدلّ عليه في رأيي، أن مصطلح " التنازع " لم يكن معروفاً في زمن ابن مضاء أو مشتهراً.

– إنّ ابن مضاء كان يرجّح السماع فيما لا نصّ للعلماء فيه، ولايمنع فيه القياسَ، إلّا أن يجد علّةً تحول دون ذلك عامّة أو خاصّةً؛ فكان بذلك لا يمنع القياس بالكلّيّة، بل يمنع منه ما كان قياساً منطقياً تعليلياً (تفسيرياً)، أو ما كان بعيداً غير سائغ.

وهذا ممّا لم يعبأ د. ضيف بدرسه، ولم يلتفت إليه أدنى التفاتة، فكأنه هجره هجراناً تامّاً، خشية أن تطير شرارة الاختلاف والنقض منه إلى ما قرّ عنده، وجزم به، وأعلنه في غير موضع من كلامه على وجهٍ من الإطلاق، وسار به في الناس، من أنّ فكر ابن مضاء النحويَّ جارٍ على منع القياس النحويّ وإلغائه.

- إنّ قراءة د. شوقي ضيف، إذ قرأ التنازع عند ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة)، كانت مختلفة عمّا كان عليه ذلك التنازع في ذلك الكتاب، اختلافاً بلغ أحياناً مبلغَ التناقض أو التضادّ، مثقلةً بعيوب منهجيّة بيّنة، تنمّ على تفسير رغْبِيّ، لا على تحليلٍ علميّ أو قراءة وصفٍ محايد، مفتقرةً إلى الاستيعاب والإحكام.
- إن تطاير بعض الآراء والأفكار التي ردَّدها د. ضيف في تلك القراءة، إلى كلام بعض المحدثين على التنازع عند ابن مضاء، كان ثمرة متابعة وتقليد لا تحقيق فيه ولا نظر، ولم يصدر عن قراءة كلام ابن مضاء وفهمه وتحليله.

المصادر والمراجع

– أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د. بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث . القاهرة، ط 1، 1999 م.

– أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد العيد، عالم الكتب . القاهرة، ط 4 . 1410 هـ، 1989م.

– الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين . بيروت، ط 15، 2002 م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط 1، 2002م.

– بغية الملتمس، الضبّي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري . القاهرة، دار الكتاب اللبناني . بيروت، ط 1، 1410 هـ، 1989 م

ـ بغية الوعاة، السيوطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399 هـ، 1979 م.

– تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف . القاهرة، ط 3، 1990 م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، الجزء السابع، دار كنوز إشبيليا . الرياض، ط 1، 1429 هـ، 2008 م.

– التنازع في العمل بين الواقع اللغوي والنحاة، د. عبد الحميد السيوري، دراسة في كتاب (شوقي ضيف: سيرة وتحيَّة)، إشراف وتقديم: د. طه وادي، دار المعارف ـ القاهرة.

– تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، د. حازم سليمان الحلي، مجلة اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، الرباط، ع41، 1996م.

– تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، دار المعارف . القاهرة، ط 2، 1993م.

– خزانة الأدب، البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط 3، 1416 هـ، 1996 م.

- الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون، تح: مأمون الجنّان، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط 1، 1417 هـ، 1996 م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح: محمد حسين آل ياسين، دار ومكتبة الهلال . بيروت، ط 2 . 1418 هـ . 1998 م.
- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلو، دار صادر . بيروت، ط 1، 1997 م.
- الذيل والتكملة، ابن عبد الملك، تح: محمد بن شريفة، السفر الأوّل، القسم الأول، دار الثقافة . بيروت.
- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف . القاهرة، ط 3، 1988م.
- شرح الجزوليّة، لأبي الحسن علي بن محمّد الأبّذي، من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق ودراسة، رسالة جامعيّة، إعداد: حسين الحربي، كليّة اللغة العربيّة، جامعة أمّ القرى السعوديّة، 1423 . 1424 هـ.
- شرح ديوان علقمة بن عبدة، تح: السيد أحمد صقر، المكتبة المحمودية ـ مصر، ط1، 1935م
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلميةـ بيروت، ط1، 1429هـ ـ 2008م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط 1، 1427 هـ، 2006 م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة . ط 3 . 1408 هـ 1988 م.
- المدارس النحويّة، د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط 7، 1992 م.

ـ معاني القرآن، الفراء، تح: محمد على النجار، أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط2، 1980م.
– المفضّليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 6.
– المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف . لجنة إحياء التراث الإسلامي . القاهرة، 1415 هـ . 1994 م.
– النحو والأساليب اللغوية المعاصرة، د. مزيد نعيم، د. شوقي المعري، د. محسن العبيد، جامعة دمشق، كلية الآداب، 2006– 2007م.
– نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1419هـ – 1992م.
– النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، السيوطي، دراسة وتحقيق د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1428هـ –2007م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2015/5/27